

المُستخلص

تعد الهند من الدول المهمة في آسيا والعالم، حيث تمثل شبه قارة وتمتد إلى مساحات شاسعة من الأراضي والمياه، ويسكنها عدد سكان يزيد عن مليار وثلاثمائة مليون نسمة، فضلاً رأس مالها البشري القادر على تنفيذ خطط وبرامج الدولة التنموية، سواء من الناحية المعرفية أو العسكرية، لذلك أصبح من المهام الرئيسية للدولة الهندية تطوير آفاق التعاون وإدارة المنافسة وأحياناً الصراع بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في القارة الاستقرارية في القارة الآسيوية، وبشكل خاص في مناطق جنوب وجنوب شرق آسيا، حيث تتعرض الهند للمنافسة المستمرة من قبل القوى الصاعدة في هذه المناطق، مثل الصين وكوريا الجنوبية والشمالية وإندونيسيا، وكذلك القوى المجاورة والمتاخمة وامتداد جوارها الممتد، ولا سيّما باكستان وإيران والاتحاد الروسي وجمهوريات آسيا الوسطى.

وتواجه الهند منافسة من نوع آخر، تتمثل في التجارة وخطوط الملاحة، وعلى الأخص في تأمين خطوط استيراد موارد الطاقة، وطرق الحصول عليها ومسارات نقلها في المياه الدولية (المحيط الهندي وامتداداته في بحر العرب والخليج العربي). وتمثل علاقات الجوار الهندية مع كل من باكستان وروسيا الاتحادية وجمهوريات آسيا الوسطى تهديدات خطيرة للأمن القومي الهندي.

ويتطلب واقع المنطقة التي تقع فيها الهند اعتماد سياسات ذات أبعاد مختلفة. ففي الوقت الذي تسعى فيه الهند إلى تطوير علاقات تعاونية، يدرك صناع القرار أنها تحتل أولوية، لكنهم يدركون أيضاً أنه يجب اتخاذ أو اعتماد سياسات تمكن الهند من إدارة علاقاتها في مجالات المنافسة والصراع؛ لتأمين مصالحها الحيوية في ظل التطورات التي تشهدها دول المنطقة ولا سيّما في مجالات الاقتصاد والقوة العسكرية سواء التقليدية منها أم أسلحة الدمار الشامل.

إن الهدف من هذه الأطروحة هو معرفة مدى النجاح والإخفاقات التي تواجهها السياسات الهندية في تأمين مصالحها الحيوية (الأمن القومي)، في ظل التعقيد الذي تشهده العلاقات الدولية التي تتسم بالتنافس في العديد من المجالات، وبما أن الهند ليست من الدول الهامشية في منطقتها، بل هي واحدة من الدول الفاعلة؛ لذا فإن أداء أدوار فعالة في حل مشكلاتها هو أفضل طريقة لتأمين مصالحها.

وتكمن أهمية هذه الأطروحة في:

١. أهمية الهند في منطقة مهمة دولياً لاعتبارات جيوبوليتيكية واستراتيجية.
 ٢. تأثير مخزون الهند من رأس المال البشري القادر على تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة والعالم.
 ٣. تعدد وتنوع وسائل التعاون والصراع.
 ٤. تأثير المنطقة على التطورات في النظام السياسي الدولي المعاصر والمستقبلي.
- ويتعين على الهند أن تواجه تحديات بيئة الأمن الداخلي، في ضوء مجتمع متعدد الأعراق والأديان واللغات. سعت الدولة الهندية إلى بناء مجتمع متجانس ضمن هوية وطنية واحدة، في ظل إدراكها أن التماسك الوطني والتجانس، ما يؤدي إلى التعبئة الوطنية والدعم الشعبي للنظام السياسي

وأجهزته ومؤسساته، الأمر الذي يؤدي إلى الاستقرار السياسي، مما يسهل مهمة صانع القرار في صياغة قرارات السياسة الخارجية للبلاد.

كما واجهت الهند تهديدات وتحديات في البيئة الخارجية، أخطرها مشاكلها مع باكستان، التي تمثل تهديداً خارجياً كبيراً للأمن القومي الهندي، بسبب وجود خلافات شبه دائمة بين الدولتين حول العديد من القضايا، أهمها قضية كشمير والأمن الإقليمي، التي تتداخل فيها العوامل المحلية والإقليمية والدولية، وتتداخل الاختلافات الدينية والعرقية والطائفية، وهي أكثر صعوبة وتعقيداً من النزاعات الهندية الصينية، على الرغم من أن الهند تنظر إلى الصين على أنها تهديد كبير، ففي العقيدة العسكرية الهندية، تمثل الصين أول عدو حقيقي، أما بالنسبة لباكستان، فهي تمثل تهديداً ثانوياً للهند يمكن التغلب عليه.

ومن بين الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يأتي:

١. من خلال نظامها العلماني، الديمقراطي، في ظل الرؤية الحديثة والعلمانية والديمقراطية للدستور، نجحت الهند على مدى أكثر من ٧٠ عاماً في التعامل مع بيئة سياسية واجتماعية سريعة التغير، على الرغم من خصوصية المجتمع الهندي، وتنوع أعراقه وطوائفه، وأديانه ومذاهبه، وتعدد اللغات واللهجات فيه، من توطيد الحكم الديمقراطي، في منطقة مليئة بالصراعات العرقية، وإظهار أن الوحدة في التنوع ممكنة من خلال الديمقراطية، يمكن عد النموذج السياسي الديمقراطي والفيدرالي للنموذج السياسي الفيدرالي والديمقراطي العلماني للهند (وإن لم يكن مثالياً)، نموذجاً مؤسسياً للتكيف المعقول لحقوق الأقليات، والمرونة مع المطالبات العرقية واللغويات المختلفة.
٢. في ضوء قدراتها المادية وسياستها، تمكنت الهند من التكيف مع البيئة الدولية، فضلاً عن معدلات النمو التي حققتها، وقوتها الناعمة، ونظامها الديمقراطي، والاستفادة الفعالة والإيجابية والفعالة من قوتها الوطنية الشاملة، فبرزت كلاعب مهم في تشكيل النظام العالمي في الألفية الجديدة، ومن ثم أصبحت الهند أكثر إرادة وعزيمة في السعي لتحقيق مصالحها، الأمر الذي يؤهلها لتولي موقع مؤثر في النظام الدولي، فضلاً عن النظام الإقليمي الفرعي، وتؤكد قدراتها دورها المتزايد في الشؤون العالمية، وفي المجالات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية.
٣. تبنت الهند النهج البراغماتي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، والتزامها بالحياد في العديد من الصراعات والتوترات في بعض مناطق العالم، مدركة أن هذا أفضل لها لتحقيق أهدافها ودعم نهجها في التعاون الدولي في هذا العالم المتغير.
٤. سعت الهند إلى التمسك بخيارها التقليدي: استقلالية القرار الاستراتيجي، والنظر في القضايا التي تهمها لتحقيق مصالحها، ومحاولة فرض نفسها كقوة صاعدة، وإعداد نفسها لمكانة ومرتبة أعلى في النظام الدولي مع مرور الوقت.
٥. إن الثقل الجيوسياسي المتزايد للهند، وقوتها العسكرية والعلمية، فضلاً عن قدراتها البشرية والاقتصادية، ومعدل نمو الناتج الوطني، ووفرة فرص السوق الاقتصادية، كلها تؤكد تعزيز مكانة الهند على الساحة الدولية، ولعب دور مهم في أمن واستقرار جنوب آسيا.
٦. وركزت الهند على توظيف آليات القوة الذكية، القائمة على دمج آليات القوة الناعمة القائمة على الروابط الثقافية والرياضات الروحية مثل اليوغا، لربط المغتربين الهنود ببلادهم، الأمر الذي سينعكس على معدلات النمو الاقتصادي، من خلال ضمان التدفق المستمر للتحويلات المالية

منهم، ولا سيما من العمالة المتواجدة في منطقة الخليج العربي، فضلا عن توظيف آليات القوة الصلبة لخدمة مصالحها، من خلال تعزيز قدراتها الدفاعية، بما جعلها واحدة من أكبر مستوردي الأسلحة في العالم.

٧. لقد مرت الهند بأدوار متعددة في سياستها الخارجية، وتحركت بنشاط لتطوير دورها الإقليمي والدولي، الذي يصب في مصلحتها وسعيها لاحتلال المكانة التي تتطلع إليها إقليميا وعالميا، وتحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة والمستدامة والشاملة للبلاد.